

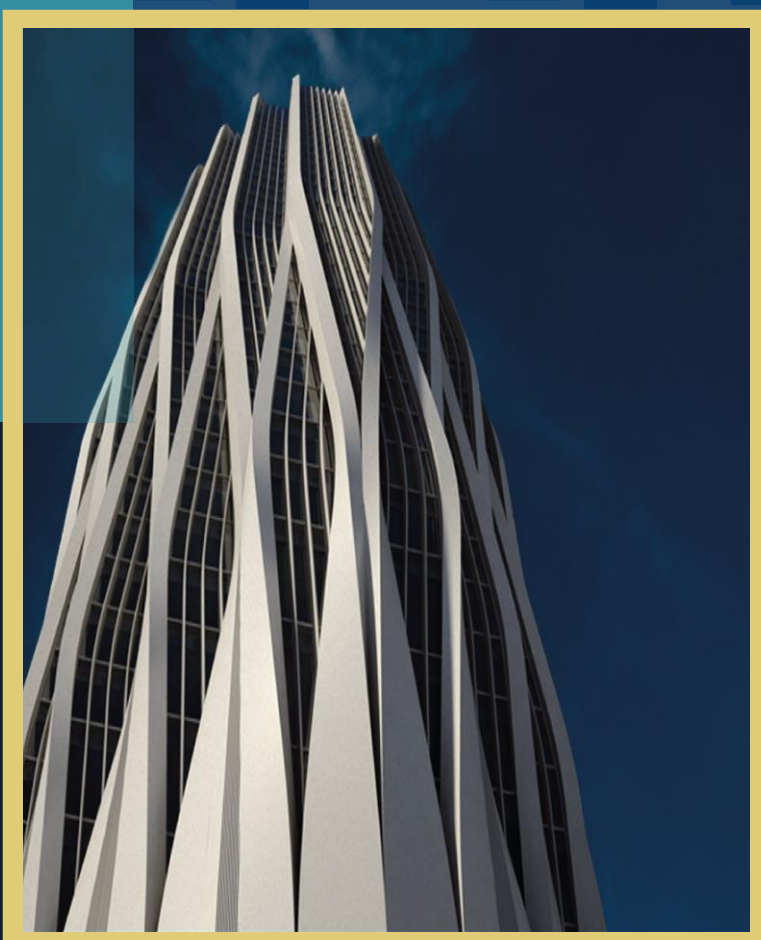


البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث



تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2022

Monetary Policy Report of Central Bank of Iraq 2022



Statistics & Research Department

www.cbi.iq



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2022

Monetary Policy Report

Central Bank of Iraq

2022

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>

مجلس ادارة البنك المركزي العراقي كما في 2022/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد مصطفى غالب مخيف

المحافظ

الأعضاء

السيد إحسان شمران الياسري

نائب المحافظ / الإداري

الدكتور عمار حمد خلف

نائب المحافظ / الفني

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور أحمد ابريهي علي

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور مظهر محمد صالح

نائب المحافظ سابقاً

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيبي

محاسب قانوني ومراقب حسابات

السيد كاظم نامق احمد

مدير عام فرع اربيل

محتويات التقرير

المقدمة.....	أ.ب
الفصل الأول: تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية.....	1
أولاً: تطورات عرض النقد.....	1
الأساس النقدي (M0).....	1
عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1).....	1
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية).....	2
المضاعف النقدي (m).....	2
العوامل المؤثرة في عرض النقد.....	3
الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي.....	5
ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.....	6
نافذة بيع العملة الأجنبية.....	6
التسهيلات القائمة.....	7
الاحتياطي الإلزامي.....	8
الفصل الثاني: الأسعار.....	8
اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك.....	10
تطورات معدلات التضخم حسب المجاميع السلعية 2022 مقارنة 2021.....	10
الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني لأسعار الناتج).....	12
الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد).....	12
سعر الفائدة الحقيقي.....	13
الفصل الثالث: تطورات أداء السياسة النقدية.....	14
تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات الرسمية.....	15
سرعة تداول النقود.....	16
معامل الاستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي).....	16
نسبة الإفراط النقدي.....	16
القوة الشرائية للنقود.....	17
الآفاق المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية.....	18

المقدمة

شهد العالم مطلع عام 2022 العديد من التطورات السريعة والمفاجأة تمثلت بالحرب الروسية الأوكرانية والتي اثرت بشكل مباشر على أسعار الطاقة والغذاء بسبب تعطل سلاسل الامداد ولاسيما ان روسيا واكرانيا يحتلان المراكز الأولى بإنتاج القمح والزيوت، كل هذه الاحداث أدت الى ارتفاع التضخم العالمي مما تطلب تدخل من البنوك المركزية لمواجهة الموجات التضخمية حيث قام الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة عدة مرات بغية تقييد الطلب العائلي المكبوح الذي ارتفع بعد انحسار الوباء وانتعاش العالم ، كل تلك الاحداث اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد العراقي وسياسته النقدية، في الوقت الذي يواجه فيه البلد التضخم نتيجة نقص الامدادات انتعشت الاحتياطات الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية متأثرة بالحرب الروسية الأوكرانية كل ذلك انعكس على المؤشرات النقدية وبالتالي على السياسة النقدية المتبعة.

- سجل رصيد القاعدة النقدية M0 ارتفاعاً بنسبة (31.9%) نهاية عام 2022 مقارنة بالعام السابق، فيما سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 نهاية عام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (22.1%)،

كما سجل رصيد عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) ارتفاعاً بنسبة (20.2%) مقارنة بالعام السابق ويُعزى هذا الارتفاع إلى النمو في عرض النقد الضيق وإلى الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية كما بلغ معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (2.9%) وسجل المضاعف النقدي (1.16) مقابل (1.27) عام 2021، فيما سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (51.4%) عن العام السابق ليبلغ (140.1) ترليون دينار قياساً بـ (92.5) ترليون دينار نهاية عام 2021.

- سجل معدل التضخم العام لهذا العام ما نسبته (5.0%)، ومعدل التضخم الأساس بعد استبعاد كلٍ من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضروات) (4.8%).

- أما على مستوى السياسة النقدية فقد إستمروا البنك المركزي بإعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة النقدية) -Policy Rate البالغ (4%)، كذلك اعادة العمل بودائع الاستثمار لأجل (30) يوم بالدينار العراقي خلال عام 2022 بعد أن تم إيقافها إعتباراً من 2020/6/14 وحتى

- وفي مجال تمويل العجز المالي للموازنة 2021، قام البنك المركزي وبالتنسيق مع وزارة المالية بإصدار سندات وطنية للجمهور تحت اسم (سندات بناء) بقيمتي (1) و (2) ترليون دينار وان تكون قابلة للإدراج والتداول في سوق العراق للأوراق المالية، كما اصدر البنك المركزي اعمام إلى المصارف (الحكومية والأهلية) لترويج تلك السندات لتشجيع الجمهور على التعامل بها.

اشعار آخر، فضلاً عن إعادة العمل بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية وبكافة الآجال (182، 364) يوماً وبإصدار حوالات البنك المركزي العراقي خلال هذا العام، فيما تم إعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية الحكومية والخاصة والتي تم احتسابها في حزيران 2021 بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد ازمة كورونا.

- عملت السياسة النقدية على تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان إستقرار النظام المالي وضمان كفاءته وصولاً إلى نظام مصرفي معافى من الازمات وضمن أفضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية، إذ قام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض المستقبلية القائمة للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس وتخفيض تكلفة الاقتراض.

دليل المفاهيم

السياسة النقدية: مجموعة من الاجراءات والأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي لتحقيق مجموعة من الأهداف.

المصارف التجارية: تشمل جميع المصارف الوطنية (الحكومية والاهلية) والأجنبية العاملة بدولة العراق المرخصة والخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي بما فيها المصارف الاختصاصية والاسلامية، وجميع هذه المصارف مرخصة بمزاولة أعمالها وفقاً لإحكام قانون البنك المركزي وقانون المصارف، آخرها قانون البنك المركزي رقم 56 لعام 2004 المادة 40 القسم الثامن وقانون المصارف رقم 94 لعام 2004 المادة 4 وقانون المصارف الإسلامية المرقم 43 لسنة 2015.

الجهاز المصرفي: يشتمل على البنك المركزي العراقي والبنوك التجارية العاملة في العراق.

العملة المصدر: هو النقد الذي أصدره البنك المركزي إلى التداول باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي.

العملة خارج البنوك: تمثل النقد المصدر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مطروحاً منه الموجود النقدي في خزائن المصارف التجارية.

الودائع: تشمل جميع أنواع ودائع القطاعات الاقتصادية لدى المصارف التجارية.

الأساس النقدي (M0): يمثل النقد المصدر (العملة خارج البنوك + العملة لدى المصارف) مضافاً إليه الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي (بالدينار والدولار).

عرض النقد الضيق (M1): يمثل النقد خارج البنوك مضافاً إليه الودائع القابلة للنقل لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار).

عرض النقد الواسع (M2): يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاع الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار) وودائع توفير البريد.

المضاعف النقدي (m): هو قدرة المصارف على خلق النقود في الاقتصاد، وهو حاصل قسمة عرض النقد الواسع إلى الأساس النقدي (M0).

الموجودات الأجنبية (صافي): تشمل الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي مطروحاً منها المطلوبات الأجنبية على الجهاز المصرفي المتمثلة بالبنك المركزي والمصارف العاملة في العراق.

الموجودات المحلية (صافي): تمثل مجموع صافي الديون على الحكومة والديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى وصافي البنود الأخرى.

الاحتياطي الإلزامي: نسبة من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بجميع أنواعها يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، وتمثل 15% من الودائع الجارية بالدينار والدولار، وودائع التوفير والثابتة بالدينار والدولار للمصارف التجارية بنسبة 10% وللمصارف الإسلامية 5%.

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي: هو السعر الذي يحدد من قبل البنك المركزي العراقي من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لدى البنك المركزي.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: يقيس المستوى العام لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة العراقية في العراق، بسنة أساس معينة (2012=100)، ويُعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الأرقام القياسية.

التضخم الأساس: يحتسب التضخم الأساس بعد إستبعاد بعض السلع ذات الأسعار المتذبذبة وهي مجموعتنا الفواكه والخضراوات في قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية بالإضافة إلى (النفط وغاز الطبخ) ضمن قسم السكن، ويُعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الأرقام القياسية.

معامل الانتشار: يمثل الفرق بين سعر الفائدة على الايداع وسعر الفائدة على القروض.



البنك المركزي العراقي

الفصل الاول

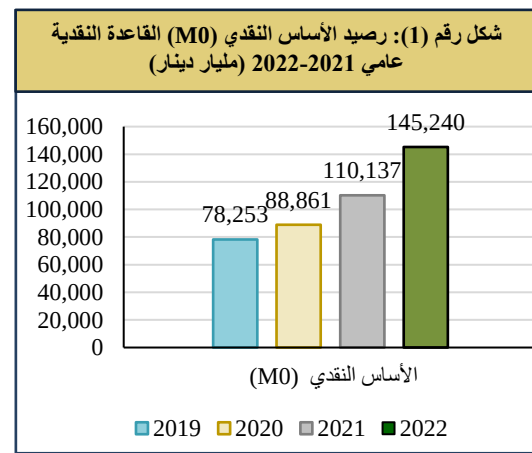
تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية

Money supply developments and monetary policy instruments

أولاً: تطورات عرض النقد

1. الأساس النقدي (M0)

سجل رصيد القاعدة النقدية ارتفاعاً بنسبة (31.9%)، مسجلاً مبلغ قدره (145.2) ترليون دينار في عام 2022 مقابل (110.1) ترليون دينار في عام 2021، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (51.1%).



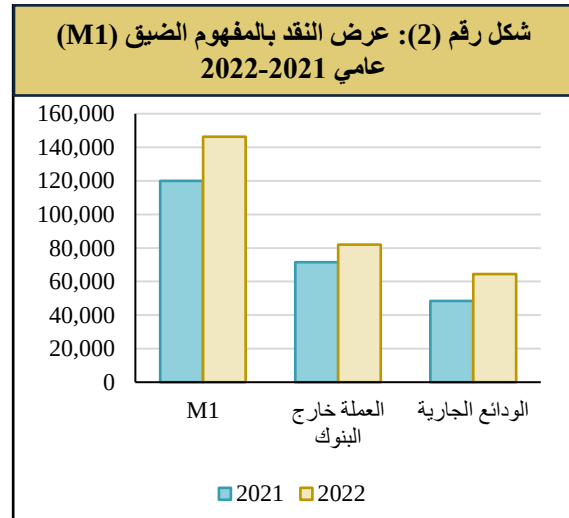
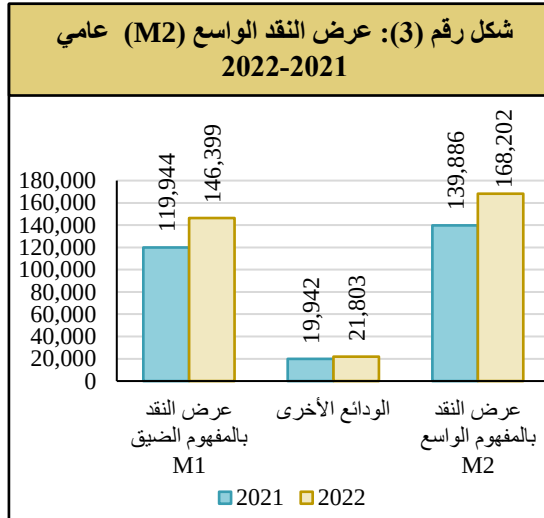
2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (22.1%) نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021، ليصل إلى (146.4) ترليون دينار مقابل (119.9) ترليون دينار عام 2021، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (14.7%) لتسجل (82) ترليون دينار مقابل (71.5) ترليون دينار في عام 2021 ولتشكّل ما نسبته (56.0%) من عرض النقد (M1) عام 2022 مقابل (59.6%) عام 2021، فيما سجّلت الودائع الجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (33.0%) لتبلغ (64.4) ترليون دينار مقابل (48.4) ترليون دينار لعام 2021

ولتشكّل ما نسبته (44.0%) من عرض النقد (M1) عام 2022 مقابل (40.4%) عام 2021 وعلى النحو المبين في الجدول رقم (1). ومن خلال تحليل هيكل عرض النقد (M1) نلاحظ زيادة مساهمة الودائع الجارية على حساب العملة خارج البنوك في عام 2022، إلا أن العملة خارج البنوك لا زالت تشكّل نسب مساهمة مرتفعة وهذا ناجم عن عدم تطوّر الجهاز المصرفي بالشكل الذي يسهل التعاملات النقدية المحلية والتحول نحو الدفع الالكتروني، في الوقت الذي يشكّل استخدام العملات الورقية مخاطر كثيرة منها التزوير والسرقة وغيرها.

جدول رقم (1): عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) عامي 2022-2021

(مليار دينار)		المكونات
Dec-2022	Dec-2021	
146,399	119,944	عرض النقد M1
22.1	16.1	معدل النمو %
64,374	48,418	الودائع الجارية
44.0	40.4	نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 %
82,025	71,526	العملة خارج البنوك
56.0	59.6	نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد M1 %



3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2022 ارتفاعاً بلغت نسبته (20.2%) عن عام 2021 ليسجل (168.8) ترليون دينار مقابل (139.9) ترليون دينار لعام 2021 وليشكل ما نسبته (43.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، كما موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): مكونات السيولة المحلية (M2) عامي 2022-2021

المكونات	Dec-2022	Dec-2021	النمو %
عرض النقد M1	146,399.0	119,944.0	22.1
الودائع الأخرى	21,803.7	19,942.8	9.3
عرض النقد M2	168,202.0	139,886.0	20.2

جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (22.1%)، وزيادة الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (9.3%) لتسجل (21.8) ترليون دينار لعام 2022 مقابل (19.9) ترليون

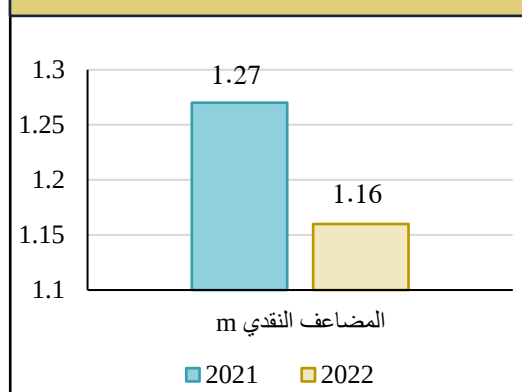
دينار عام 2021 نلاحظ ان الودائع الأخرى لا زالت تشكّل نسب متدنية، حيث بلغت (13.0%) من إجمالي (M2) عام 2022 مقابل (14.3%) عام 2021، في الوقت الذي ترتفع فيه العملة خارج البنوك بشكل مستمر على حساب مساهمة الودائع سواء الجارية أو الأخرى، نتيجة اتباع المصارف سياسات غير جادة في جذب الودائع، وهذا يحتاج إلى قيام البنك المركزي باتباع بعض السياسات والإجراءات التي تحفز المصارف على التوجه نحو جذب الودائع والسيطرة على الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي والتي تحد من كفاءة وفاعلية السياسة النقدية اثناء الأزمات.

4. المضاعف النقدي (m)

يقيس مقدرة البنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني ويتم ذلك من خلال عملية خلق الودائع، وهو يمثل نسبة عرض النقود (M2) إلى القاعدة

النقدية وكلما كانت قيمة المضاعف النقدي أكبر من (1) كلما كان العرض النقدي أكبر عند ثبات الأساس النقدي أو تغييرها بمقدار أقل من تغير حجم العرض النقدي، سجّل المضاعف النقدي مقدار (1.16) عام 2022 مقابل (1.27) عام 2021 وبإنخفاض نسبته (8.7%) ويُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع النمو بالأساس النقدي بنسبة (31.9%) والتي تفوق الزيادة في عرض النقد الواسع البالغة (20.2%) وهذا ناجم عن ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية.

شكل رقم (4): المضاعف النقدي عامي 2021-2022



5. العوامل المؤثرة في عرض النقد

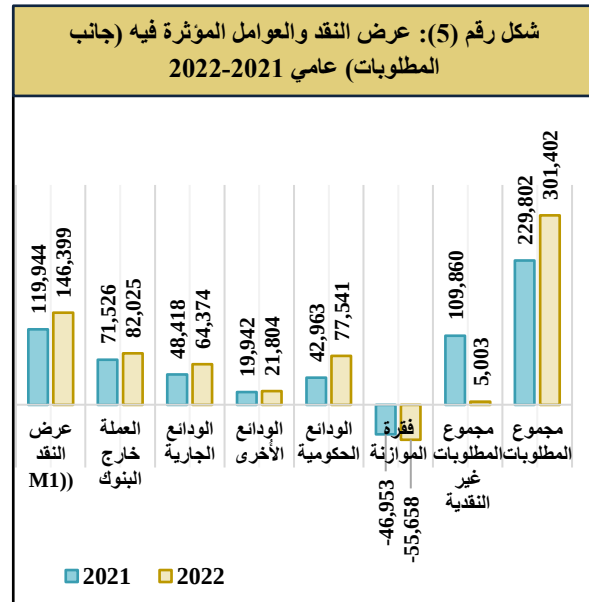
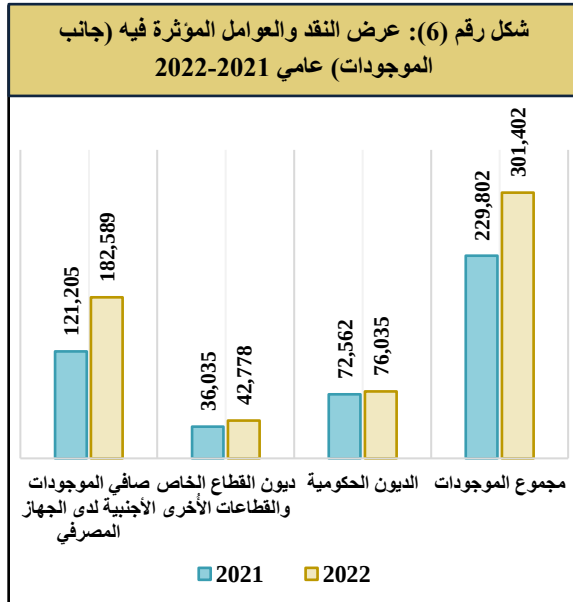
كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بـ(صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى) دوراً واضحاً في زيادة عرض النقد خلال عام 2022، إذ إرتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (121,205) مليار دينار نهاية عام 2021 إلى (182,589) مليار دينار نهاية عام 2022، اي بنسبة زيادة بلغت (50.6%) ليشكّل نسبة (61.9%) من مجموع العوامل

التوسعية البالغة (99,232) مليار دينار، أما صافي الديون الحكومية الذي يمثل الفرق بين (الائتمان الممنوح إلى الحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها) فقد مثل هو الآخر دوراً توسعياً إذ بلغ التوسع (31,105) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (31.3%)، وذلك نتيجة ارتفاع الديون الحكومية بنسبة (4.8%)، بسبب ارتفاع الاقتراض لتمويل عجز الموازنات عند إنخفاض أسعار النفط وارتفاع الودائع الحكومية بنسبة (80.5%)، كما كان لفقرة ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى دوراً توسعياً في زيادة عرض النقد إذ إرتفعت بنسبة (18.7%)، ويُعزى هذا إلى ارتفاع حجم الاقتراض للجمهور سواء من المصارف أو من مبادرات البنك المركزي ولاسيّما بعد زيادة المبالغ المخصصة لمبادرة (5) ترليون دينار، وقد شكّلت تلك الفقرة ما نسبته (6.8%) من مجموع العوامل التوسعية، في حين شكّلت فقرتي الموازنة والودائع الأخرى عاملاً انكماشياً على عرض النقد إذ بلغت العوامل الانكماشية (10,567) مليار دينار، إذ شكّلت كلتا الفقرتين ما نسبته (82.4%) و(17.6%) من مجموع العوامل الانكماشية، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه عامي 2021-2022

(مليار دينار)

البيان	Dec 2021	Dec 2022	مقدار التغير عن العام الماضي	نسبة النمو %
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك + المصارف)	121,205	182,589	61,384	50.6
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	36,035	42,778	6,743	18.7
الديون الحكومية	72,562	76,035	3,473	4.8
مجموع الموجودات	229,802	301,402	71,600	31.2
عرض النقد (M1)	119,944	146,399	26,455	22.1
العملة خارج البنوك	71,526	82,025	10,499	14.7
الودائع الجارية	48,418	64,374	15,956	33.0
الودائع الأخرى	19,942	21,804	1,862	9.3
الودائع الحكومية	42,963	77,541	34,578	80.5
فجوة الموازنة	(46,953)	(55,658)	(8,705)	-18.5
مجموع المطلوبات غير النقدية	109,860	155,003	45,143	41.1
مجموع المطلوبات	229,802	301,402	71,600	31.2



جدول رقم (4) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2021-2022

(مليار دينار)

البند	2021	2022
النقد الأجنبي في خزائن البنك	2,719	1,685
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	81,638	127,383
الذهب الموجود في بغداد والخارج	8,169	11,018
الاحتياطيات الأجنبية	92,526	140,086

إطار رقم (1)

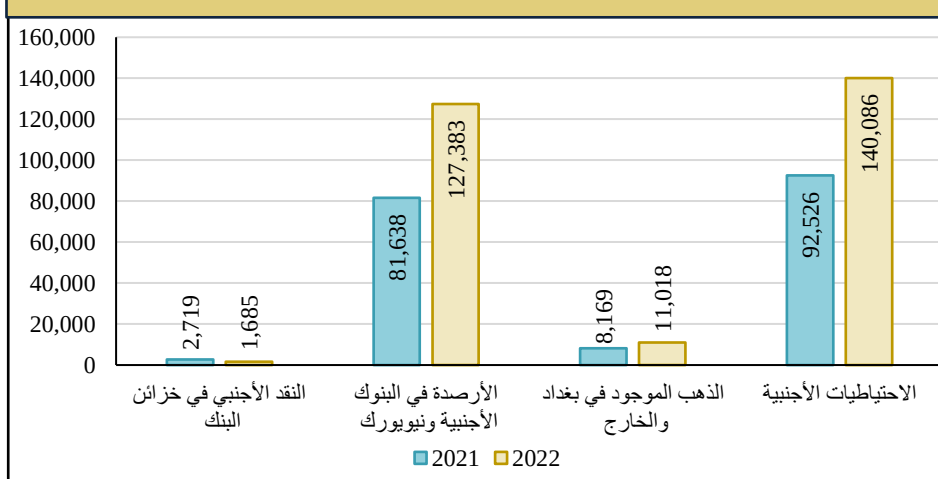
تم تنفيذ عمليات شراء كميات جديدة من الذهب بما يقارب (34) طن بزيادة (35%) لأول مرة من خلال التداول مباشرة على المنصات الالكترونية والحصول على أفضل العروض وبهذا تقدم العراق تسلسل 10 مراتب عالمياً وضمن جدول أكثر دول العالم حيازة في احتياطي المعدن النفيس، حيث تقدم تصنيف العراق 8 مراتب في إجمالي الذهب وحسب تقرير المجلس العالمي للذهب world gold Council إلى المرتبة 30 عالمياً والرابعة عربياً بعد كل من السعودية ولبنان والجزائر خلال عام 2022 بعدما كان بالمركز 38 عالمياً من أصل 100 دولة مدرجة في الإحصاءات المالية الدولية للاحتياطيات العالمية للذهب.

6. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي

العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (51.4%) عن العام السابق، ليبلغ (140.1) ترليون دينار مقارنة بـ (92.5) ترليون دينار نهاية عام 2021، وعلى النحو المبين في الجدول رقم (4). يُعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في الخارج وبنسبة (56%) لتبلغ (127.4) ترليون دينار لعام 2022 مقابل (81.6) ترليون دينار للعام السابق، وارتفع رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (34.9%) والذي بلغ ما يقرب من (11) ترليون دينار نهاية عام 2022 مقابل (8.2) ترليون دينار نهاية عام 2021، نتيجة قيام البنك المركزي بشراء كميات جديدة من الذهب، إلا أن رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي انخفض بنسبة (38%-) ليسجل (1.7) ترليون دينار لعام 2022 مقابل (2.7) ترليون دينار لعام 2021.

شكل رقم (7): المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2021-2022 (مليار دينار)



ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1. نافذة بيع العملة الأجنبية

سجّلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (26.1%) عن عام 2021، لتسجّل (46.8) مليار دولار مقابل (37.1) مليار دولار لعام 2021، نتيجة ارتفاع كُليّ من مبيعات النقد بنسبة (37.9%) عام 2022 نتيجة زيادة الطلب من الافراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل تدريجياً بين الدول، وارتفعت مبيعات الدولار لأغراض تعزيز حسابات المصارف في الخارج بنسبة (23.6%)، ويُعرى ذلك إلى ارتفاع استيرادات العراق بنسبة (35.1%)، نتيجة رفع قيود وباء كورونا الذي شهدته العالم، من جانب، وإلى استيعاب صدمة تغير سعر الصرف التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، من جانب آخر توزعت مبيعات البنك من العملة الأجنبية إلى (37.7) مليار دولار لتعزيز رصيد المصارف في الخارج، و(9.1) مليار دولار نقداً، إذ شكّلت مبيعات الحوالات لتعزيز الأرصدة في الخارج ما نسبته (80.6%) ومبيعات النقد (19.4%) من إجمالي الكميات المباعة.

أمّا بالنسبة إلى مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية، فقد سجّلت ارتفاعاً بنسبة (16.1%) لتبلغ (53.4)

مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بـ(46) مليار دولار عام 2021، ويُعرى ذلك إلى زيادة إيرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة ارتفاع أسعار نفط خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة (5.70%) و (4.24%) على التوالي، بسبب زيادة الطلب على الطاقة الذي شهده العالم بنسبة (2.31%)، بالرغم من ارتفاع الإنتاج لدى منظمة أوبك بنسبة (7.73%) ودول خارج أوبك بنسبة (2.87%)، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام خلال عام 2022 بعد إقرار قانون الأمن الغذائي الطارئ، وبالتالي زيادة مشترياتها من الدينار.

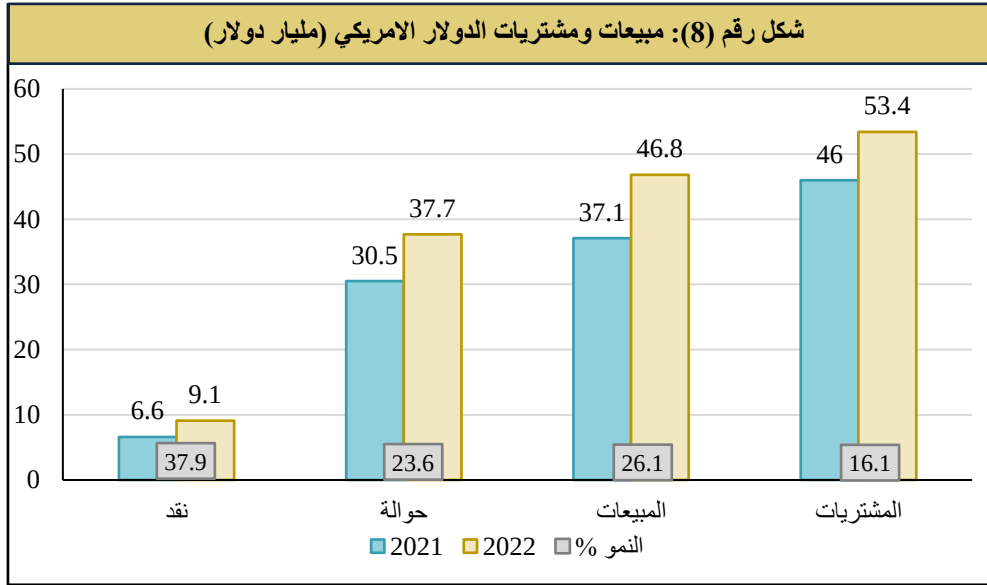
وفيما يخص أسعار الصرف فقد حافظ سعر بيع الدولار إلى المصارف على قيمته البالغة (1460) دينار لكل دولار.

إطار رقم (2)

قام البنك المركزي العراقي ببناء منصة الكترونية، حيث تقوم المصارف برفع طلبات زبائنها عبرها، إذ باشر البنك المركزي ببناء تلك المنصة بالتنسيق مع الجهات الدولية لغرض احكام وتنظيم عمليات نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وتضمن فاعلية الرقابة عليها، وتم تكليف شركة دولية متخصصة ببناءها وربط المصارف مع البنك المركزي من خلالها، وتتطلب المنصة تقديم معلومات عن الزبائن طالبي التحويل والجهات المستفيدة والمصارف المراسلة الخ، بغية الحد من عملية الاحتيال وتمويل الإرهاب ورفع مستوى الاداء للقطاع المصرفي والامتثال لقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015.

جدول رقم (5): الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (نقد، تعزيز رصيد في الخارج) والكميات المشتراة عامي 2021-2022

(مليار دولار)					
نقد	حوالة	المبيعات (1)	المشتريات (2)	الفجوة (1-2)	
6.6	30.5	37.1	46.0	8.9	2021
9.1	37.7	46.8	53.4	6.6	2022
37.9 (%)	23.6	26.1	16.1		مُعدّل النمو



2. التسهيلات القائمة

استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام باعتماد سعر السياسة النقدية Policy-rate البالغ (4%) سنوياً، فيما تم إعادة العمل بالمنتجات المالية وفق قرار البنك المركزي، وذلك وفق الإعامام المرقم بالعدد (1866/6/6) بتاريخ 2022/5/31، حيث تم استئناف العمل بالودائع لمدة (30) يوم بالدينار العراقي وبفائدة بلغت (1%)، وذلك ابتداءً من شهر حزيران 2022، حيث بلغ المبلغ المستثمر (210,000) مليون دينار، وذلك استجابةً للنشاط الاقتصادي. كما تم إعادة العمل بشهادات الإيداع الإسلامية بالدينار العراقي لأجل (182، 364) يوم.

إطار رقم (3)

تم إيقاف العمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل (7) أيام، (30) يوم بموجب قرار مجلس الادارة المرقم بالعدد 929/5/6 والمؤرخ في 2020/6/14 بغية توفير السيولة لدى المصارف لمواجهة آثار أزمة كوفيد. كما تم الإستمرار بإيقاف العمل بجميع المنتجات المالية الدوائية (ودائع، حوالات، شهادات إيداع إسلامية) بموجب الاعمام المرقم بالعدد 1930/6/6 والمؤرخ في 2019/8/1 لضعف إستجابة المصارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منها للمدة المذكورة، مع إستمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد.

أما فيما يخص تسهيلات الاقراض القائمة

فقد واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق مُعدّلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

- الائتمان الأولي (6%) سنوياً.
 - الائتمان الثانوي (7%) سنوياً.
 - قرض الملجأ الأخير (7.5%) سنوياً.
- ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات خلال عام 2022.

3. الاحتياطي الإلزامي

انسجماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية والسيطرة على السيولة، تم إعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية الحكومية والخاصة والتي تم احتسابها في حزيران 2021 بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد ازمة كورونا، وللمحد من الضغوط التضخمية التي شهدتها عام 2022 الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية وتعثر سلاسل الإمداد.

سجّل الاحتياطي الإلزامي ارتفاعاً بنسبة (16.4%) ليبلغ (12.8) ترليون دينار عام 2022 مقابل (11) ترليون دينار نهاية عام 2021، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع حجم

الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (7.1%) ليسجّل (1.5) ترليون دينار مقارنة مع (1.4) ترليون دينار في عام 2021، وارتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (17.7%) ليسجّل (11.3) ترليون دينار مقارنة مع (9.6) ترليون دينار عام 2021.

من ناحية أخرى ارتفعت الودائع الخاضعة للاحتياطي (بالعملة الأجنبية) بنسبة (93.9%) والودائع الخاضعة للاحتياطي (بالدينار) بنسبة (7.2%).

إطار رقم (4)

يقوم البنك المركزي العراقي في اطار تنفيذ سياسته النقدية من خلال أدواته الهادفة إلى تعزيز قيمة الدينار العراقي وتنظيم السيولة في القطاع المصرفي وتنويع الفرص الاستثمارية من خلال العمل بالنوافذ الاستثمارية. لذا قرر البنك المركزي العراقي في ضوء التطورات الاقتصادية وإجراءات البنوك المركزية العالمية في 2022/12/28 رفع أسعار الفوائد والعوائد الخاصة بالمنتجات المالية الاستثمارية ليتسنى للمصارف الخاصة (التقليدية والاسلامية) العاملة في العراق استثمار فائض سيولتها لدى البنك المركزي وفتح نوافذ الاستثمار لأجل (90، 182، 364) يوم.

حافظ سعر السياسة النقدية على نفس المستوى النقدية ليلبغ (4%)، أما فيما يخص الفائدة على الائتمان الأولي بلغت (6%) أما الفائدة على الائتمان الثانوي بلغت (7%) وفائدة المقرض الملجأ الاخير (7.5%).



البنك المركزي العراقي

الفصل الثاني

الأسعار

The Prices

1. اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك

أظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام كمؤشر للتضخم انخفاضاً في مُعدّل نموه ليبلغ (5.0%) مقابل (6%) للعام السابق ليسجّل (117.0) نقطة عام 2022 مقابل (111.5) نقطة عام 2021 فيما سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد استبعاد (المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة الخضّر والفواكه) (118.5) نقطة عام 2022 مقابل (113.1) نقطة عام 2021 لينخفض التضخم الأساس من (6.4%) عام 2021 إلى (4.8%) عام 2022 ويُعزى ذلك إلى تجاوز صدمة تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لمواجهة الازمة المزدوجة (انخفاض الإيرادات، الازمة الصحية) التي مر بها البلد عام 2020 من جانب آخر يتأثر العراق بحركة الأسعار (انخفاضاً وارتفاعاً) مع الشركاء التجاريين والصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط وارتفاع بعض السلع الأساسية لاسيّما (الغذائية والحديد واجور النقل) في الاسواق العالمية وعند مقارنة المكونات الرئيسة للسلة السلعية للمستهلك لعام 2022 مع العام السابق يلاحظ ارتفاع معظم مجموعات الرقم القياسي باستثناء مجموعة التبغ وفيما يلي تحليلاً مفصلاً لتطوّرات مُعدّلات التضخم لعام 2022 مقارنة 2021 وبحسب المجاميع السلعية.

2. تطوّرات مُعدّلات التضخم حسب المجاميع

السلعية 2022 مقارنة 2021

سجّلت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة ارتفاعاً بنسبة (10.9%) نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية لان نسبة كبيرة من المواد الاستهلاكية والغذائية مستوردة من الخارج فيما سجّلت المطاعم والفنادق مُعدّل تضخم (7.6%) بسبب الانفتاح العام بعد الجائحة الذي أدى إلى زيادة اعداد السواح والطلب على الفنادق، أمّا (الاغذية والمشروبات غير الكحولية) فقد سجّلت (6.8%) نتيجة ارتفاع جميع فقراته باستثناء فقرة اللبن والجبن والبيض وسجّلت مجموعة (التجهيزات والمعدات المنزلية) مُعدّلات تضخم بلغت (6.0%) بسبب ارتفاع أسعار الاجهزة المنزلية والاثاث والتجهيزات بنسبة (7.1%) ، (3.9%) على التوالي وسجّلت (مجموعة التعليم) ارتفاعاً بنسبة (5.1%) نتيجة عودة أسعار الاقساط المدارس والجامعات الاهلية إلى مستوياتها السابقة قبل الجائحة كما ارتفعت أسعار قسم (السكن والمياه والكهرباء والغاز) وقسم (الملابس والاحذية) ارتفاعاً بنسبة (4.6) ، (4.3%) على التوالي، فيما سجّلت مجموعة الترفيه والثقافة ارتفاعاً بنسبة (4.0%) ويُعزى ذلك إلى عودة السياحة والمرافق الترفيهية بعد تخفيف اجراءات الوقاية فيما سجّلت بقية الفترات ارتفاعاً يتراوح بين (2.4% ، 1.4%) فيما سجّلت مجموعة التبغ انخفاضاً بنسبة (0.2-%).

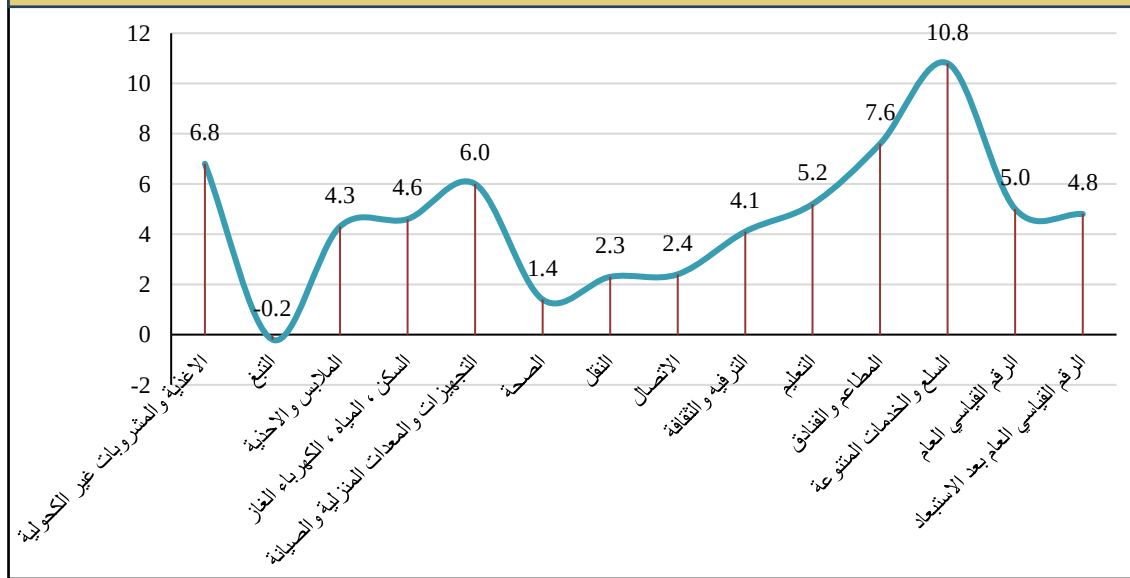
جدول رقم (6): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعام 2021 مقارنة بعام 2020

(2012=100)

ت	القسم	مُعدّل عام 2021 (نقطة)	مُعدّل عام 2022 (نقطة)	مُعدّل التضخم لعام 2022 %
1	الاعذية والمشروبات غير الكحولية	101.7	108.6	6.8
2	التبغ	141.2	140.9	-0.2
3	الملابس والاحذية	104.9	109.4	4.3
4	السكن ، المياه ، الكهرباء الغاز	116	121.3	4.6
5	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	102.3	108.4	6.0
6	الصحة	147.3	149.3	1.4
7	النقل	110.8	113.4	2.3
8	الاتصال	115.8	118.6	2.4
9	الترفيه والثقافة	103.3	107.5	4.1
10	التعليم	147.5	155.1	5.2
11	المطاعم والفنادق	116.5	125.3	7.6
12	السلع والخدمات المتنوعة	129.0	142.9	10.8
	الرقم القياسي العام	111.5	117.0	5.0
	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	113.1	118.5	4.8

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء .

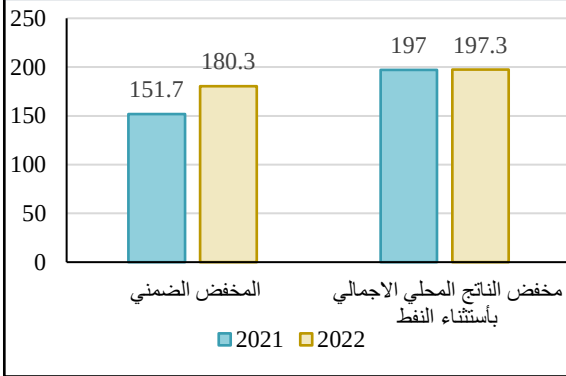
شكل رقم (9) : مُعدّل التضخم (%) لعام 2022



إطار رقم (5)

شهد مؤتمر الأطراف لاتفاقية الامم المتحدة الإطارية لتغير المناخ تعهدات ومبادرات من قبل رؤساء دول العالم ولا سيما اعضاء مجموعة العشرين (G20) لتعزيز العمل المناخي وتضمن هذا المؤتمر نقطتان وهما (الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة غير ثاني اكسيد الكربون وكذلك غاز الميثان، تسريع الجهود لخفض طاقة الفحم) حيث ادى الاتجاه المتسارع لهذه الدول في تنفيذ التوجيهات إلى آثار سلبية تمثلت في الارتفاع الكبير في أسعار الوقود على مستوى العالم نتيجة تراجع الاستثمارات في التنقيب والاستخراج وان التغير في أسعار الطاقة أدى إلى حدوث تحولات في توطين صناعات الطاقة، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي من خلال الاستثمار في البدائل الخضراء للوقود الاحفوري والإجراءات المقترحة لتخفيض الانبعاثات وتطبيق سياسة تسعير الكربون ونظام التجارة في الانبعاثات ادى الى ارتفاع مُعدّل التضخم الاخضر الذي من شأنه أن يضيف عاملاً آخر لدعم الاتجاه الصعودي لمُعدّلات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد العالمي .

شكل رقم (10) : المخفض الضمني (%) عامي 2021 و 2022



4. الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد)

يعاني العراق من نقص في عرض السلع المحلية مما يدفعه إلى الاستيراد لتغطية الطلب المحلي مما يجعله يتأثر بتضخم شركائه التجاريين وهو ما يعرف (بالتضخم المستورد) والذي ينعكس سلباً على اقتصاد العراق إذ يتحمل تكلفة تضخم الدول الأخرى فيما يعتبر التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين من أهم المحددات التضخمية الطويلة الأجل حيث بلغ معدل التضخم المستورد لعام 2022 (182.5%) مقابل (92.3%) لعام 2021 ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كُلي من الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي من جهة وارتفاع التضخم العالمي من جهة أخرى الذي أثر بشكل كبير على أسعار السلع المستوردة.

جدول رقم (8) الرقم القياسي للاستيرادات

2022	2021	
8.75	4.7	التضخم العالمي (%)
55.1	40.8	الاستيرادات (مليار دولار)
264.2	207.7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)
182.5	92.3	التضخم المستورد (%)

التضخم المستورد = الاستيرادات / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية * التضخم العالمي * 100

3. (الرقم القياسي الضمني) المخفض

الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي

في العراق لعام 2022 مقارنة بعام 2021

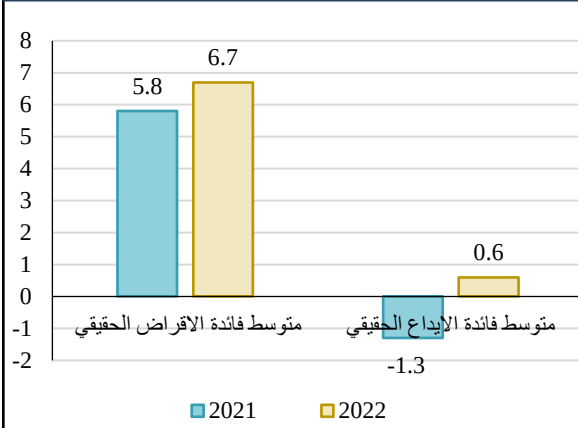
شهد مخفض الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من (151.7%) عام 2021 إلى (180.3%) عام 2022 إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (27.2%) لعام 2022 ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط الخام ليسجل معدل سعر البرميل (95.6) دولار عام 2022 مقابل (68.4) دولار لعام 2021 فيما ارتفع الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنسبة (7.0%) بسبب زيادة كميات النفط وفق اتفاقية أوبك بلس بنسبة (12.1%) ليصل عام 2022 إلى (1628.7) مليون برميل مقابل (1453.4) مليون برميل 2021 كما ارتفع المخفض الضمني للناتج المحلي بدون النفط من (197.0%) عام 2021 إلى (197.3%) عام 2022 وهذا يعني أن تغيرات الأسعار في الناتج غير النفطي كانت أقل بكثير من الناتج مع النفط ويُعزى ذلك إلى تغيرات في أسعار النفط الخام.

جدول رقم (7) المخفض الضمني عامي 2021 و 2022

2022	2021	
		الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)
383064.2	301152.8	بالأسعار الجارية
212408.7	198496.5	بالأسعار الثابتة
180.3	151.7	مخفض الناتج المحلي الإجمالي (%)
		الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليار دينار)
163710.6	163556.1	بالأسعار الجارية
82984.1	83010.9	بالأسعار الثابتة
197.3	197.0	مخفض الناتج المحلي الإجمالي (%)

المخفض الضمني = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية / الناتج المحلي بالأسعار الثابتة * 100

شكل رقم (11): مُعدّل الفائدة الحقيقي على الإقراض والإيداع عامي 2021 و 2022



5. سعر الفائدة الحقيقي

تشير البيانات إلى أن متوسط فائدة الإقراض والإيداع الحقيقي ارتقعا عام 2022 لتبلغ (6.7%) (0.6%) مقابل (5.8%) و (1.3%-) على التوالي، يُعزى ذلك إلى انخفاض مُعدّل التضخم خلال عام 2022 إذ بلغ (5.0%) في نفس الوقت انخفض سعر فائدة الإقراض ليبلغ (11.6%) لعام 2022 مقابل (11.8%) لعام 2021 فيما ارتفعت الفائدة على الإيداع (5.1%) مقابل (4.7%) لعام 2021 لتعوض الانخفاض في الفائدة الحقيقية عام 2021 الناجمة عن ارتفاع التضخم والذي يدفع المودعين إلى سحب ودائعهم واستثمارها في منتجات أكثر ربحاً.

أما فيما يخص معامل الانتشار فقد سجّل نسبة (6.1%) ويعتبر مرتفعاً قياساً بالنسبة المعيارية البالغة (3-4%) وهذا الفارق يعد عائقاً أمام أهداف السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي.

جدول رقم (9) مُعدّل سعر الفائدة الحقيقي على

الإقراض والإيداع (%) عامي (2021-2022)

الفقرات	2021	2022
متوسط فائدة الإقراض القصير بالدينار	11.8	11.6
متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار	4.7	5.1
معامل الانتشار متوسط الفائدة	7	6.1
متوسط فائدة الإقراض الحقيقي	5.8	6.7
متوسط فائدة الإيداع الحقيقي	-1.3	0.6
مُعدّل التضخم العام %	6	5.0

متوسط فائدة الإقراض الحقيقي = متوسط فائدة الإقراض قصير الاجل - مُعدّل التضخم

متوسط فائدة الإيداع الحقيقي = متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة - مُعدّل التضخم



البنك المركزي العراقي

الفصل الثالث

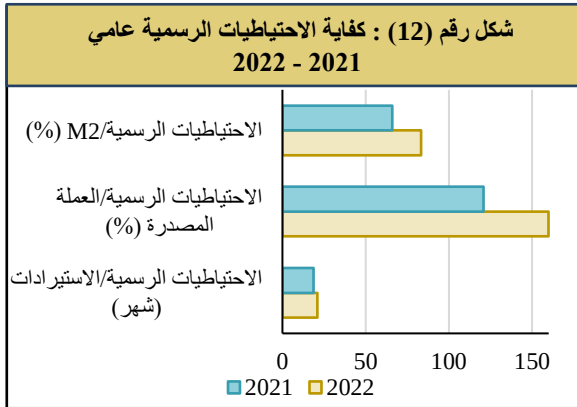
تطورات أداء السياسة النقدية

Monetary Policy Performance

الواسع (M2) كما موضحة في الجدول رقم (10)، كذلك تجاوز مؤشر اشهر الاستيرادات المعيار المحدد بـ (6) شهر، إذ سجل (18.7) شهراً لعام 2021 و (21.0) شهراً لعام 2022، وهذا يدل على أن الاحتياطيات الرسمية تجاوزت النسبة المعيارية العالمية، مما يعني ضياع فرصة بديلة في استثمارها.

إطار رقم (6)

- تُعد نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة مؤشراً على كفاية الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي، يضاف إليها مؤشرات معيارية أخرى:
- نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد الواسع (M2) (%20).
 - نسبة الاحتياطيات إلى اشهر الاستيرادات (6 اشهر).
 - نسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الاجل (استحقاق 12 شهر).
 - المعيار التجميعي لصندوق النقد الدولي.



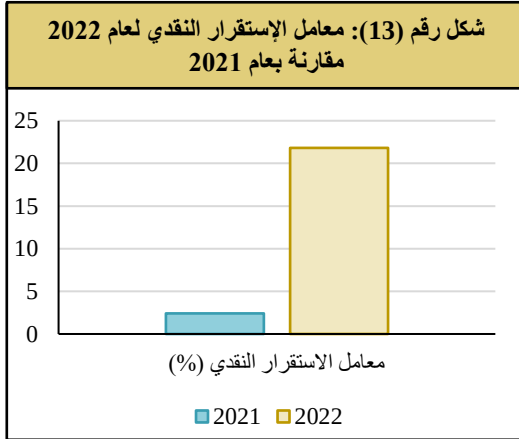
جدول رقم (10) نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة عامي 2021 و 2022 (ترليون دينار)

2022	2021	
140.1	92.5	الاحتياطيات الرسمية
168.2	139.9	M2
87.6	76.6	العملة المصدرة
83.3	66.1	الاحتياطيات الرسمية / M2 (%)
159.9	120.8	الاحتياطيات الرسمية / العملة المصدرة (%)
21.0	18.7	الاحتياطيات / اشهر الاستيرادات (شهر)

1. تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات الرسمية

تشير البيانات إلى ارتفاع العملة المصدرة بنسبة (14.4%) لتسجل (87.6) ترليون دينار في عام 2022 مقابل (76.6) ترليون دينار في عام 2021، ويُعزى ذلك إلى خصم حوالات الخزينة لتغطية عجز الموازنة وإلى ارتفاع حجم المبادرات المقدمة إلى القطاع الخاص، لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، بالمقابل سجلت الاحتياطيات الرسمية ارتفاعاً بنسبة (51.4%) لتبلغ (140.1) ترليون دينار عام 2022 مقابل (92.5) ترليون دينار للعام السابق، بسبب تحسن الإيرادات النفطية بعد رفع الاغلاق العام وعودة حركة النقل العالمية فضلاً عن ارتفاع الكميات المنتجة وفق إتفاق (أوبك+)، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة لتبلغ (159.9%) عام 2022، مقابل (120.8%) لعام 2021، تعتبر هذه النسبة أعلى من النسبة المعيارية وهي (100%)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطيات نتيجة زيادة الإيرادات النفطية، إضافة إلى سياسة البنك المركزي الاحترازية التي حافظت على رصيد الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات مرتفعة، أمّا نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى عرض النقد الواسع (M2) فقد تجاوزت النسبة المعيارية البالغة (20%)، إذ إرتفعت هذه النسبة من (66.1%) عام 2021 إلى (83.3%) عام 2022 والناجم عن ارتفاع الاحتياطيات الرسمية بنسبة أكبر من زيادة عرض النقد

المرتفعة أدت إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية بشكل أكبر من الطلب على السلع الاستثمارية، نتيجة ضعف القاعدة الانتاجية في البلد.



إطار رقم (7)

يفسر معامل الاستقرار النقدي (B) بشكل واضح مدى الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية) التي يعاني منها الاقتصاد، وجوهر هذا المقياس هو أن عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي سيؤدي إلى اختلال بين التيار النقدي وتيار العرض للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر. وكلما اقترب المؤشر (B) من الواحد إزدادت حالة الاستقرار النقدي في البلد وكلما كانت قيمته مساوية للواحد فهذا يعني حصول استقرار نقدي، أما إذا إزداد المعدل عن الواحد فهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية وإرتفاعات محتملة في الأسعار، وإذا قل المعدل عن الواحد فهذا يعني تلاشي الضغط التضخمي.

4. نسبة الإفراط النقدي

إن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا عبر تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، أي أن

2. سرعة تداول النقود

تشير البيانات إلى ارتفاع سرعة تداول النقود من (2.5) مرة في عام 2021 إلى (2.6) مرة في عام 2022، وهذا يؤشر إلى زيادة في عدد المرات التي ينفق فيها الدينار العراقي الواحد خلال السنة، وهذا يدل على التحسن في مستوى النشاط الاقتصادي وخروج الاقتصاد تدريجياً من إجراءات الوقاية والاعلاق التي شهدتها عامي 2020 و 2021، فضلاً عن الزيادات التي شهدتها الإنفاق العام بعد إقرار قانون الأمن الغذائي الطارئ، وكما موضح في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها عامي 2021-2022

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	عرض النقد (M1) (2)	سرعة تداول النقود (1/2)
2021	301,152.8	119,944	2.5
2022	383,064.2	146,399	2.6

3. معامل الاستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي)

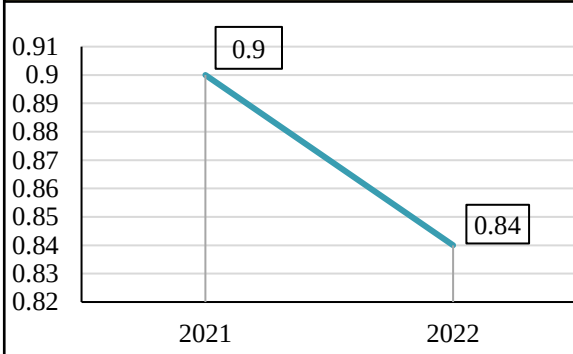
بلغ معامل الاستقرار النقدي لعام 2022 (2.9%) مقابل (10.5%) لعام 2021 حيث إرتفع معدل نمو السيولة المحلية بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (20.2%)، بينما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2022 ما نسبته (7.0%) وهذا يعني وجود إتجاه تضخمي في الاقتصاد المحلي وأن السيولة المحلية

كما تبين ان القوة الشرائية للدينار عند استخدام الرقم القياسي بعد الاستبعاد (التضخم العام) لم تختلف كثيراً عن قيمتها عند استخدام الرقم القياسي العام إذ انخفضت من (0.88%) عام 2021 إلى (0.85%) عام 2022.

جدول رقم (12) القوة الشرائية للنقود لعام 2022 مقارنة بعام 2021

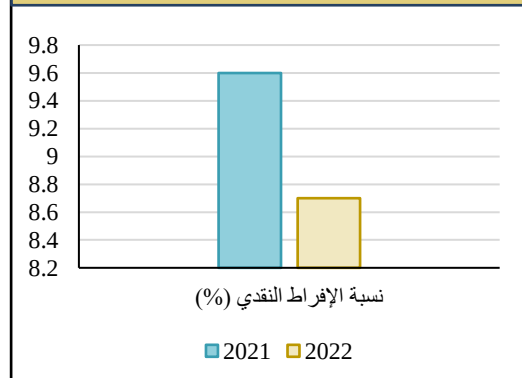
السنة	الرقم القياسي بعد الاستبعاد بأساس (100=2012)	القوة الشرائية للنقود %	الرقم القياسي بعد الاستبعاد بأساس (100=2012)	القوة الشرائية للنقود %
2021	113.1	0.88	111.5	0.90
2022	118.5	0.84	117.0	0.84

شكل رقم (15) : القوة الشرائية للنقود (%) لعام 2022 مقارنة بعام 2021



التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو الذي يحث التغير في مستوى الأسعار، أي أن القوى التضخمية تنسب لارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الامثل، مما ينشأ عنه إفراط نقدي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار. سَجَل الإفراط النقدي انخفاضاً بنسبة (2.9%-) لعام 2022 مقارنةً بالعام السابق، حيث بلغ نسبة (9.2%) عام 2022 مقارنةً بنسبة (9.6%) عام 2021، إلا أنه لا زال هناك فائض من السيولة عن حاجة الاقتصاد، وهو ما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

شكل رقم (14): نسبة الإفراط النقدي (%) لعام 2022 مقارنة بعام 2021



5. القوة الشرائية للنقود

انخفضت القوة الشرائية للنقود بشكلٍ طفيف من (0.90%) عام 2021 إلى (0.84%) عام 2022، نتيجة ارتفاع مستوى التضخم بنسبة (4.9%) عام 2022، هذا الارتفاع الطفيف ناجم عن مرونة السياسة النقدية في الدفاع عن سعر الصرف.

الآفاق المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية

شهد عام 2022 حالة من عدم اليقين بسبب تسارع وتيرة التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالتوقعات المستقبلية بغية أن تكون دليل لصانعي القرار في رسم السياسات الاقتصادية. ويهتم البنك المركزي العراقي اليوم بموضوع التوقعات ولاسيما ان البلد يعتمد بشكل كبير على المورد النفطي الذي هو عرضه للصدمات الخارجية. في عام 2023 يتوقع أن تبقى بيئة الاقتصاد الكلي في العراق إيجابية بشكل عام، فإن تحسن البيئة السياسية واستمرار ارتفاع أسعار النفط سيسمح للبلاد بتحقيق نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (2.4%). وفيما يلي توقعات لأهم المتغيرات الاقتصادية:

ومن المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2023 بنسبة (2.4%) مع استمرار ارتفاع سعر برميل النفط وقرارات اوبك+ بالخفض الطوعي لكميات النفط المنتجة بواقع (220) ألف برميل يومياً من (4,651) مليون برميل يومياً إلى (4,431) مليون برميل يومياً، والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي الإيرادات العامة ومن ثم توجيهها نحو الإنفاق الاستثماري، كما سيؤدي زيادة الإنفاق الحكومي ونمو الإقراض السريع المدعوم جزئياً بمبادرات الإقراض من البنك المركزي العراقي إلى دفع النمو غير النفطي في عام 2023.

من المتوقع أن يسجل مُعدّل التضخم انخفاضاً يصل إلى (1.5%) لعام 2023 جراء استقرار أسعار بعض السلع الأساسية لاسيما (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، النقل، الوقود) في الاسواق العالمية، حيث تؤثر اتجاهات البنوك المركزية نحو رفع سعر الفائدة الامر الذي قد يؤدي إلى تباطؤ النمو العالمي، وهو ما يلقي بظلاله على أسعار السلع المستوردة للعراق. وفقاً لسياسة البنك المركزي يتوقع أن يستمر البنك المركزي باعتماد سعر الصرف كمثبت اسمي للسيطرة على التضخم، كما يتوقع أن ينمو الاحتياطي الاجنبي بنسبة (7.2%) في ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط فضلاً عن ارتفاع أسعار الذهب في المحفظة الاستثمارية.

إن استمرار الازمة الروسية الاوكرانية وما يرافقها من ارتفاع أسعار السلع الأساسية ودخول الاقتصاد العراقي في موجة التضخم المستورد، وهو الأمر الذي سيوسع من فجوة الدعم في الموازنة العامة لمصلحة دعم الشرائح الهشة والفقيرة والتصدي لمظاهر التضخم بوسائل السياسة المالية الداعمة ومنها دعم البطاقة التموينية وتخفيض بعض أوجه الضرائب.

وفيما يخص أسعار الصرف فيتوقع أن يستمر سعر صرف النافذة عند (1320) دينار للدولار لعام 2023، إن مزيجاً من إجراءات الحكومة والبنك المركزي سيكون قادراً على تثبيت ضغوط الانخفاض المستمرة على

التداول واحتياطيات المصارف لدى البنك المركزي) تتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية ولاسيما الناتج المحلي الإجمالي والنفط منه بشكل خاص.

الدينار العراقي، حيث اتسعت الفجوة بين سعر صرف النافذة وسعر صرف السوق المحلية (الموازية) منذ كانون الأول 2021.

أما عرض النقد الواسع (M2) فيتوقع نموه بنسبة لا تقل عن (12.1%) من عام 2023 نتيجة استمرار صرف المخصص من مبادرات البنك المركزي الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي، إضافة إلى توقع نمو صافي الموجودات الأجنبية نتيجة توقع ارتفاع أسعار النفط المصدر، إن اعتماد البلد على المورد الحكومي الاول من عائدات النفط جعل من النقد الأساس (العملة المصدرة إلى

جدول رقم (13) : الآفاق المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية

2023 توقعات	2022 فعلي	
1.5	4.8	مُعدّل التضخم الأساس (%)
4	4	سعر الفائدة %
7.2	51.4	نمو الاحتياطيات الأجنبية %
2.4	7.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)
4.2	-0.03	نمو الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) (%)
1310	1460	سعر صرف النافذة (دينار للدولار)
12.1	20.7	نمو عرض النقد الواسع (%)